اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

سياسات الإغراق في السوق العراقية

القسم الثاني

هاشم ذنون علي الاطرقجي
رئيس اتحاد الصناعات العراقي

إغراق الأسواق و الصناعة الوطنية

ثم كانت ورقة العمل التي انجزها الأستاذ هاشم ذنون الاطرقجي بعنوان (اغراق السوق والصناعة الوطنية) والتي استعرضت ميدانياً ما تعرضت له المصانع العراقية من هجمة سياسات الاغراق وقد جاء فيها:

ان العراق مقدم على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومن المبادئ الأساسية للمنظمة ما يأتي:-

اولا:- عدم اغراق الاسواق المحلية بالبضائع المستوردة.

ثانيا:-منع منافسة الانتاج الصناعي الوطني من قبل البضائع المستوردة.

ثالثا:-تحديد كمية البضائع المستوردة وفق احتياجات السوق المحلية السنوي.

ان سياسة الاقتصاد الحر تضع بصماتها على الاقتصاد العالمي والانتاج الزراعي والصناعي والتجارة. واثبتت هذه السياسات نجاحها على النطاق الدولي اذا ما تهيأت السبل الصحيحة لكل دولة وفق حاجات ومتطلبات الاقتصاد الوطني ويؤشر النجاح من خلال القوانين والنظم والاتفاقات الدولية التي يعمل ضمنها نظام التجارة الحرة للدول ومنها سياسة(الاغراق) التي يرافقها الانفلات من الضوابط القانونية الدولية والحاجات الضرورية لكل دولة و منها :-

١-تبييض الاموال الذي يساعد على سياسة الاغراق خلافا لقانون البنك المركزي للتحويل الخارجي للنقود.

٢- المتاجرة بالبضائع ذات المستويات الانتاجية المتدنية.

٣- القيمة السعرية الرخيصة لهذه البضائع ذات المواصفات الرديئة.

٤-السياسات الاقتصادية والقانونية لبعض الدول وخاصة دول (جنوب شرق آسيا وعلى رأسها الصين) باعتمادها سياسة تصدير البضائع خلافا للمواصفات الصحيحة والقانونية (أي سياسة محلية للانتاج وسياسة تصديرية للانتاج) وهذا غير معمول به في اكثر دول العالم المتقدمة صناعيا وهناك دول تستورد البضائع لغرض تصديرها الى دول العالم الثالث كدول الخليج العربي (الاستيراد لغرض التصدير)

٥- عدم اخضاع البضائع المستوردة للرسم الكمركي وفق قانون التعريفة الكمركية للأمم المتحدة في (بروكسل) كما يحدث الان باستيفاء ٥٪ رسماً كمركياً على جميع البضائع كرسم اضافي لاعمار العراق. بموجب امر الحاكم المدني لسلطة الاحتلال (برايمر) ونلاحظ ان هذا الامر لا يمنع من استيفاء الرسم الكمركي القانوني على البضائع المستوردة وفق قانون التعريفة الكمركية حيث ان الرسم الكمركي الاضافي كان معمولا به في العراق لاكثر من (٤٠) سنة بموجب قانون (الضميمة) اضافة الى الرسم الكمركي الذي يزيد على ٥٪ للكثير من البضائع المستوردة.

٦- التلاعب بدفع ضريبة الدخل المستوفاة بموجب الرسم الكمركي المفروض نتيجة تقديم قوائم الاستيراد المخالفة للسعر الحقيقي بسبب غياب التخمين الكمركي للبضائع

٧- عدم اخضاع البضائع المستوردة للدخول الى الحرم الكمركي او المناطق الكمركية. او المناطق الحرة ليتم التاكد من نوع البضاعة وتخمين القيمة الحقيقية لها وفق السعر في السوق المحلية لان مقدار الرسم الكمركي المستوفي سيكون الدليل القانوني لاستيفاء رسم ضريبة الدخل.

٨-يجب ان تتوفر في االبضائع المستوردة شروط السيطرة النوعية والصحة و السلامة وهناك احصائيات تؤشر ان اكثر من ٥٠٪ من البضائع المستوردة للعراق لا تصلح للاستهلاك البشري وهذه مؤشرات وزارة التجارة لرفضها البضائع المستوردة وفق الحصة التموينية نتيجة اخضاعها لمواصفات التقييس والسيطرة النوعية وشروط الصحة والسلامة. وكذلك مؤشر وزارة الصحة لاستيراد الادوية ومتابعتها المواد السامة والفاسدة.

٩- سياسة الدعم التي يقدمها الكثير من الدول للتشجيع على تصدير الانتاج المحلي الصناعي و الزراعي بنسبة قد تصل الى ٢٠٪ من قيمة البضاعة المصدرة او دعم الانتاج الزراعي وشرائه من المزارعين بسعر اعلى من سعر التصدير الذي تشرف عليه الدولة كالولايات المتحدة الامريكية عند شرائها الحنطة من المزارعين وتصديرها بسعر اقل رغم الاضافات الاخرى. وكذلك الصين بدعم تصدير البضائع المصنعة محليا. وهذه السياسات تؤدي الى تدمير المنافسة للمنتوج المحلي على حساب المنتوج المستورد نتيجة الدعم المادي المؤدي الى اغراق الاسواق.

١٠- البطالة وتشغيل الايدي العاملة. ان هذه المسألة أخذت تؤرق امن وسلامة اكثر دول العالم لان البطالة تؤدي الى الانحراف بكل المقاييس كالاقبال على القمار، المخدرات، تجارة السلاح، وآخرها الارهاب وهذه المشاكل والآفات الاجتماعية نتيجة توقف الانتاج الوطني في الصناعة والزراعة والخدمات بسبب سياسات الاغراق للاسواق الوطنية الذي يحمل ميزانية الدولة دفع رواتب الاعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل وخاصة الفئات العمرية من ١٨-٤٢ سنة من المتعلمين وخريجي المعاهد والجامعات الذين اذا لم يحسن توجيههم نحو العمل سيكونون كالقنابل الموقوتة في المجتمع وهذا ما تؤكد عليه سياسات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي وكذلك منظمات الامم المتحدة الاخرى.

١١- الصناعة الوطنية:- صناعة القطاع الخاص والمختلط والتعاوني (الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية) للانتاج الصناعي والزراعي والخدمي.

ان سياسة الإغراق تؤدي الى توقف هذه الصناعات التي تنتج ما مقداره ٧٠-٨٠٪ من الانتاج الوطني على مستوى اكثر دول العالم كالصين واليابان وأمريكا وكوريا الجنوبية و تركيا واكثر دول العالم حسب إحصائيات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية للتشغيل (ilo)ومعاهد الإحصاء والتخطيط الدولية. كما انها تؤشر ان هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشغل اكثر من ٥٠٪ من الأيدي العاملة على النطاق العالمي وخاصة في الدول المتقدمة صناعيا. وهذا ما تؤكده منظمات الأمم المتحدة. وهناك إحصائية قدمت الى مجلس الوزراء عام ١٩٨٦ أعدتها هيئة التخطيط (الإحصاء الصناعية) تشير الى ان معامل القطاع الخاص في العراق تنتج اكثر من ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي الوطني.

ان السياسة الصحيحة التي يجب اتباعها في العراق لمنع (إغراق الأسواق) هي اعتماد ضوابط استيرادية قانونية لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وفق الحاجيات الضرورية للاستيراد. التخطيط السنوي (للاستيراد التجاري للمواد المصنعة والاستيراد الصناعي للمواد الأولية) من قبل وزارة التجارة للتجار المصنفين لكل مادة واصحاب المشاريع الصناعية المسجلة من قبل وزارة الصناعة والمعادن . لكي يؤدي الى تعضيد الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي والمنافسة الحرة للبضائع المستوردة وفق ضوابط وسياسات شفافة يخضع لها المستورد والمصنع الوطني بما يؤدي الى عدم منافسة الصناعة الوطنية كما حدث من وضع ٣٠٪ زيادة للرسم الكمركي على الحديد المستورد الى أمريكا من الدول الأوربية واليابان للحد من إغراق السوق المحلية والمشاكل الكبيرة التي تواجهها منظمة التجارة العالمية بسبب الإنتاج الزراعي المدعوم تصديريا من قبل أمريكا ما أدى الى توقف أنشطة المنظمة ودخولها طرق التحكيم و المحاكم والمقاطعة والسبب الرئيسي لهذا الخلل بالميزان التجاري العالمي هو (سياسة الإغراق).

في الهم الاقتصادي

في ضوء انتفاع المواطن من ثروته النفطية

(١ - ٣)

حسام الساموك

شيء رائع أن يتنبه المشرعون في مجلس النواب أو أي من المحافل السياسية والاجهزة النافذة الاخرى الى أزماتنا الاقتصادية التي باتت سببا رئيسا وفاعلا في مجموعة من اشكالاتنا السياسية والامنية والاجتماعية على السواء.

نستقبل هذا المستجد في ضوء المشروع الذي دعا فيه فريق من النواب لتخصيص٣٠ بالمئة من مبيعات النفط على المواطنين.

وكم كنا نتمنى كما سبق أن تطرقنا الى ذلك مرارا أن يحتل المتخصصون الاقتصاديون مواقع في المجلس النيابي والاجهزة العليا المختلفة ليصاغ بمعرفتهم وفي ضوء موضوعية وجدوى أي مشروع أو اجراء يتعلق بالسياسات الاقتصادية أو المالية أو النقدية. لا أن تعتمد مشروعات تتناقض مع ابسط المعايير والتوجهات الجديرة بالسلامة والرصانة والمصلحة الحقيقية لثروتنا النفطية وضمان اعتمادها بما يلبي مصالح المواطنين ومستقبل البلد الذي ابتلي بالعديد من الاجراءات العشوائية التي أضرت باقتصاده وشلت نموه وتطوربناه على الصعد كافة.

لقد أنهكت السياسات الريعية كل طموحاتنا الوطنية عندما سلم القائمون على مقادير الامور عبر سبعة قرون مضت منذ بدء تصدير النفط العراقي في عام ١٩٣٤ بأن نعمة النفط تغنينا عن كل الانشطة الصناعية والزراعية والخدمية. وحين استفقنا بتنا ننتظر (صدقات) المانحين حيث لم يتحقق منها سوى الوعود المعسولة. في حين يطالعنا مشروع اقتطاع جزء من موارد النفط بذريعة حصول المواطن على حصته المشروعة من ثروته الوطنية وفقا لشرعة الغنائم في غزوات القبائل البدائية دون أن يتذكر اصحاب المشروع أن موازنة العراق لعام ٢٠٠٧ تفوق ماتم بيعه من نفط خام خلال سنة وان مؤشر أسعار النفط ينذر بالهبوط أكثر فأكثر في السوق العالمية ما ينذر بتفاقم ازماتنا الاقتصادية في الوقت الذي انتهجت الحكومة اسلوب الاقتصاص من مواطنيها اثر فرضها رفع اسعار المنتجات النفطية في حين عززت فيه كل الدول المنتجة للنفط موارد مواطنيها سواء بشكل مباشر او عبر الخدمات والتسهيلات الحياتية المختلفة. فيما أقدمت وزارة النفط على رفع اسعار المشتقات النفطية بنسبة وصلت الى ١٦٥٠ بالمئة ليتحقق- كما سبق أن نبهنا على ذلك كثيرا وتحملنا عتاب وتذمر المعنيين- صعود معدلات تضخم جامح بلغ ٧٦ بالمئة. أن معدل التضخم الحقيقي أكثر من ذلك بكثير مقارنة بالرقم المتواضع المعلن الذي –اذا ما اعتمد حتى فيته المتواضعة - فهو يعد كارثة في التداولات السوقية القائمة.

وحين نطالع المقترح الذي رفعه فريق من النواب ويهدف –كما يبدو- الى انصاف المواطن مما تتخذه اطراف وجهات رسمية من اجراءات عشوائية لاتقوم على أية قراءة منهجية ومسؤولة لسوق التداولات المالية والنقدية وتتعارض أساسا مع اولويات انعاش الدورة الاقتصادية وتعزيز قطاعاتها الانتاجية المختلفة. لكن ما نحذر منه أن تتنافس القراءات العشوائية للواقع الاقتصادي مصرين على أن تكون الفرق الاكاديمية والبحثية المعنية بالشأن الاقتصادي المرجع الاوحد لاعتماد اية سياسة في هذا الميدان كضامن أكيد لسلامتها وصلاحها وتجاوبها مع مصالح الوطن والشعب في آن واحد.

الدين الخارجي للجزائر أقل من ٥ مليارات دولار

الجزائر / وكالات

اعلن وزير المالية الجزائري مراد مدلسي أن الديون الحكومية بلغت ٧٠٠ مليون دولار، فيما وصلت الديون التجارية التي تتحمل مسؤوليتها المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة إلى أربعة مليارات دولار.

وكانت الجزائر أنهت في تشرين الثاني تسديد ديون سابقة تمت إعادة جدولتها عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ لنادي باريس وصلت إلى ٧,٩ مليارات دولار. كما سددت في أيلول الماضي ديونا مسبقة لنادي لندن بحوالي مليار دولار.

وكان مدلسي أكد في تصريحات سابقة أن بلاده مستعدة لسداد كل ديونها الخارجية خلال العام ٢٠٠٧، وأشار إلى أن الديون الخارجية الحالية لا تشكل سوى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد توقفت الجزائر بقرار من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الاقتراض نهائيا عام ٢٠٠٥، وقررت سداد ديونها مسبقا بسبب العوائد الكبيرة للنفط والغاز وارتفاع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى أكثر من ٦٨ مليار دولار.

وكان رئيس الحكومة الجزائرية عبد العزيز بلخادم كشف مؤخرا أن بلاده اختارت سداد ديونها مسبقا بعد أن سددت ما يقارب ١٢٠ مليار دولار من ديونها الخارجية بين ١٩٨٥ و٢٠٠٥

يشار إلى أن الدين الخارجي كان في حدود ١٦,٤ مليار دولار مع نهاية العام

تحسن نسبي في حركة النشاط التجاري بمعبر المنطار

غزة / وكالات

أظهرت نتائج دراسة تحليلية حول أداء معبر المنطار التجاري (كارني) أن عدد الأيام التي أُغلق فيها المعبر منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية تشرين الثاني الماضي بلغ ١٢٨ يوماً، منها ٧٣ يوماً أغلق المعبر فيها كلياً في وجه حركة البضائع الصادرة من القطاع والواردة إليه، و٥٥ يوماً أغلق جزئياً في وجه الصادرات وفتح أمام الواردات فقط.

وبينت الدراسة التي يعدها شهرياً مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)"، ضمن مشروع مراقبة وتحليل أداء المعابر الذي يموله البنك الدولي، أنه لم تصدر أية شاحنة خلال شهر أيلول/ تموز الماضي مقابل استيراد ٢٣٧٠ شاحنة في حين بلغ عدد الشاحنات الصادرة في شهر آب ١٩ شاحنة فقط مقابل استيراد ما يزيد على ألفي شاحنة.

وقالت الدراسة إن عدد الشاحنات الصادرة في شهر سبتمبر بلغ ٣٦٢ شاحنة مقابل ٤٨٧٤ شاحنة واردة، وفي تشرين الأول تم تصدير ٤٣٢ شاحنة مقابل استيراد ٤٣٣٢ شاحنة.

السعودية بالمرتبة ١٨ بين كبرى الدول المصدرة عالميا

الرياض / وكالات

قالت منظمة التجارة العالمية إن السعودية احتلت المرتبة الـ١٨ بين كبرى الدول المصدرة في العالم والمرتبة الـ٣٦ بين كبرى الدول المستوردة.

وأضافت المنظمة في التقرير الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٦ الذي يصدر في الـ٢٠ من الشهر الجاري ونشر في الرياض أن قيمة صادرات السعودية العام الماضي بلغت ١٨١,٤ مليار دولار مقارنة مع ١٧٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

وأشارت إلى أن قيمة مستوردات المملكة في العام ٢٠٠٥ بلغت ٥٩,٤ مليار دولار مقابل ٥٦,١ مليارا في العام قبل الماضي.

وشكلت صادرات السعودية ما نسبته ١,٧٪ من الصادرات العالمية العام الماضي، وهي نفس النسبة التي حققتها عام ٢٠٠٤ مقابل ١,٣٪ عام ٢٠٠٣.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن والعشرون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٨ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	٨
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣٨٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	----------
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	١٢,٠٩٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	----------
مجموع عروض الشراء - دولار	١٢,١٢٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	----------

١- علما ان :-
أ- سعر البيع للحوالات (١٣٨٦) دينار/دولار
ب- سعر البيع النقدي (١٣٩٩) دينار /دولار
٢- الكمية المباعة حوالة بمبلغ (٤,٦٤٥,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٧,٤٥٠,٠٠٠).